دراسة حول خطاب الكراهية وحرية التعبير

إعداد الأستاذ: محمد بدوي

الحقوق مملوكة لدى مركز سلاميديا
أوغندا - كمبالا ديسمبر 2025م

قائمة المحتويات

مستخلص الدراسة: 2

المقدمة 3

الإطار القانوني 4

صناعة خطاب الكراهية 6

أنماط خطاب الكراهية في حرب أبريل 7

استهداف النساء وكسر الضمير الجمعي 9

استراتيجيات المناهضة 11

الجانب التشريعي والقضائي 11
المستوى التعليمي والتربوي 11
المستوى الإعلامي والمجتمعي 11
مواجهة قاموس الكراهية 12

التوصيات الاستراتيجية لمناهضة خطاب الكراهية 12

المستوى السياسي والسيادي 12
المستوى القانوني والقضائي 13:
المستوى التعليمي والتربوي 13:
المستوى المجتمعي والإعلامي 13

مستخلص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة العلاقة المعقدة بين ارتفاع وتيرة خطاب الكراهية وحرية التعبير في السودان، بتسليط الضوء على الأوضاع الحرجة التي نتجت عن حرب 15 أبريل 2023م. تستند الدراسة إلى فرضية تفيد بأن خطاب الكراهية في السودان لا يُعتبر مجرد ردود فعل اجتماعية عفوية؛ بل هو نتاج استراتيجي يُدَار عبر غرف تحكم بهدف خدمة مصالح الأطراف المتنازعة وعسكرة الفضاء العام.

تتبنى هذه الورقة منهجاً تحليلياً لاستكشاف الإطار القانوني والنقاش القائم بين الحقوق الدستورية والقوانين الطارئة التي تحد من الحريات. كما تركز على أنماط الخطاب الرقمي الجديد الذي يتجاوز الإقصاء السياسي ليصل إلى نزع الصفة الإنسانية عن الآخر، من خلال سرديات التشكيك في المواطنة إلى جانب ممارسات الوصم العرقي وما يتعلق بالتمثيل بالجثث.

تستعرض الدراسة التأثيرات النفسية والاجتماعية العميقة لهذا الخطاب، مع التركيز على استهداف خصوصية النساء وكرامتهن في محاولة لتقويض الوجدان الجمعي. وقد توصلت الورقة إلى وضع استراتيجية شاملة لمواجهة هذه الظواهر، حيث تعتبر وقف الحرب أولوية أساسية، تليها إصلاحات تشريعية وتربوية تهدف إلى إعادة بناء مفهوم المواطنة المتساوية وتعزيز التفكير النقدي لدى الأفراد لمواجهة التضليل والتحريض، مما يسهل استعادة السلم المجتمعي وتفكيك بنية الكراهية.

الكلمات المفتاحية: خطاب الكراهية، حرية التعبير، السودان، حرب أبريل، المواطنة، غرف التحكم، نزع الإنسانية، التضليل الرقمي.

المقدمة

تشكل حرب 15 أبريل نقطة تحول هامة في السودان، ليس فقط من الناحية العسكرية والميدانية، بل في طبيعة الأدوات المستخدمة في الصراع الاجتماعي والسياسي أيضاً. فقد شهدت هذه الفترة انفجاراً غير مسبوق في (النسخة الافتراضية) للحرب؛ حيث تتسارع أطراف النزاع ودوائرها الاستخباراتية إلى نقل المعركة إلى فضاء الإنترنت منذ اللحظات الأولى لاندلا ع القتال؛ إذ تحولت الكلمة والصورة إلى سلاح فتاك يضاهي في تأثيره القذائف والمدافع، مما يمهد الطريق لفهم أعمق للأزمة الحالية.

تتمثل الإشكالية الأساسية التي يواجهها المجتمع السوداني والمشاركون في الحياة العامة في الارتباك المفاهيمي الحاد بين الحق المشروع في حرية التعبير والانزلاق نحو خطاب الكراهية. في ظل غياب سيادة القانون وتعطيل المؤسسات القضائية، نشأ إيهام متعمد بعدم وجود فاصل بين المشروعية والحق والانتهاك والجريمة. وقد استغل مروجو خطاب الكراهية هذا الارتباك لتحقيق أجندات تهدف إلى انتهاك خصوصية الأفراد ووصم المجتمعات، مدعين أن ذلك يدخل في إطار حرية الرأي خلال فترات الحرب، وهو ادعاء غير صحيح يتجاهل أن حرية التعبير تنتهي عندما تتجاوز حدود التحريض على العنف والإساءة لكرامة الآخرين.

تكشف الدراسة في هذا السياق أن خطاب الكراهية في السودان ليس نتيجة عفوية لغضب الجماهير، بل هو صنيعة عسكرية واستخباراتية مُدبرة بعناية من خلال ما يُعرف بـ غرف التحكم. وتقوم هذه الغرف بإنتاج قاموس لغوي مُعد بدقة، يهدف إلى زرع ألغام معنوية في الذاكرة والضمير المدني. إن الهدف الأساسي من هذا الإنتاج

المنهجي هو تحويل المحمول الثقافي والاجتماعي إلى دوافع انتقامية (أو ما يُعرف بالغبينة)، مما يسهل عملية تجنيد المقاتلين في القوات الرديفة والميليشيات تحت شعارات عرقية أو جهوية متطرفة.

تكمن خطورة استمرار خطاب الكرتهية بالتزامن مع العمليات العسكرية، في قدرته على تفتيت علاقات المواطنة في الوقت الذي تحاول فيه القوى المدنية إعادة إحياء مسار التحول الديمقراطي. إن خطاب الكراهية يسهم في خلق حالة من الاستقطاب الحاد، مما قد يؤدي إلى انزلاق البلاد نحو نزاع عرقي واسع يتجاوز الحدود الجغرافية للنزاع القائم. إن التجاهل التاريخي في مواجهة هذه الظاهرة قبل الحرب أدى إلى واقع مؤلم اليوم، حيث يتم التحريض علنًا على القتل خارج نطاق القانون، وتُعتبر الانتهاكات (بطولات وطنية).

تهدف الورقة إلى تشريح هذه الديناميكية عبر تتبع السرديات المؤسسة للكراهية، وتحليل كيفية توظيفها لخدمة مصالح أطراف النزاع. كما تسعى إلى التأكيد على أن معركة (الوعي) هي الجبهة الأهم؛ فبينما تُستخدم منصات التواصل الاجتماعي لبث الإشاعة والتشفي، يظل الرهان على قدرة المجتمع المدني والنشطاء على إنتاج (خطاب مضاد) يستعيد قيم التعايش السلمي والمواطنة المتساوية، معتبرين أن وقف الحرب هو المدخل الإلزامي والوحيد لاستعادة العقلانية السياسية والاجتماعية في السودان.

الإطار القانوني

يتناول هذا المبحث الإطار القانوني الذي ينظم العلاقة المعقدة بين حرية التعبير وظهور خطاب الكراهية في السودان. من حيث المبدأ، يضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (19) حق كل فرد في التعبير عن آرائه بحرية، والحصول على المعلومات والأفكار ومشاركتها مع الآخرين دون قيود. على الصعيد الوطني، تنص الوثيقة الدستورية لعام 2019م بشكل واضح على حماية هذا الحق. ومع ذلك، تكمن المشكلة في العلاقة السلبية بين

غياب سيادة القانون وازدياد خطاب الكراهية؛ حيث يؤدي تآكل هيبة القانون إلى ارتفاع مستويات التمييز والتحريض على العنف تحت ستار زائف من حرية التعبير.

تتمثل الإشكالية الأساسية في القانون السوداني في عدم وجود تعريف دقيق وشامل لـ (خطاب الكراهية)، مما يتيح للسلطات المتعاقبة استخدام مجموعة من القوانين المقيدة، مثل (قانون جرائم المعلوماتية) وقوانين الطوارئ، ليس بهدف حماية المجتمع من الكراهية، بل لقمع آراء المعارضين والنشطاء. وفي ظل الحروب والنزاعات، يتم تقييد الدستور وبالتالي تزداد مراقبة الأجهزة الأمنية للفضاء الرقمي، حيث يُعتبر النقد الموجه للمؤسسات العسكرية (جريمة تهدد الأمن القومي)، بينما يُترك المحرضون الحقيقيون على العنف والتهجير دون محاسبة قانونية فعالة، مما يعزز ظاهرة الإفلات من العقاب.

تتجلى أهمية هذا الموضوع عند استكشاف التأثيرات القانونية لخطاب الكراهية على حقوق المواطنة؛ وبالتالي فغن أحد أبرز الأمثلة على ذلك، هو ما ذكرته الوثائق حول قضية أبناء السودانيات من آباء جنوب سودانيين بعد انفصال الجنوب في عام 2011م. فقد أدى خطاب الكراهية الرسمي والممنهج، الذي تزعمه بعض الجهات الإعلامية المؤثرة في تلك الفترة، إلى حرمان آلاف الأطفال من حقهم في الحصول على الجنسية السودانية، وذلك بناءً على تعليمات إدارية تتعارض مع قانون الجوازات والجنسية السوداني لسنة 1994م. ولم تستعد هذه الفئة حقوقها إلا من خلال نضال قانوني على المستوى الدولي، حيث صدر قرار تاريخي من لجنة حقوق ورفاهية الطفل الأفريقي في أغسطس 2018م، الذي اعتبر هذا التمييز غير قانوني، مما ألزم السلطات السودانية بالاعتراف بحق منح الجنسية من جهة الأم. هذا يمثل انتصاراً قانونياً يبرز كيف يمكن أن يتحول خطاب الكراهية، عندما يحظى بحماية من السلطة، إلى تشريع يقيد الحقوق الأساسية.

بناءً على هذه المعطيات، توصلت الدراسة إلى الحاجة الملحة لإجراء إصلاحات تشريعية شاملة، تبدأ بوضع قوانين صارمة تُجرّم خطاب الكراهية بشكل واضح ومحدد، بحيث تميز بين النقد السياسي المشروع والتحريض العرقي والجهوي. كما تؤكد التوصيات المرفقة على أهمية تفعيل آليات العدالة الانتقالية لتكون وسيلة للمحاسبة على الانتهاكات التي نتجت عن خطاب الكراهية في سياقات الحروب. ومن الضروري أيضاً إنشاء نيابات ومحاكم متخصصة تتعامل مع الجرائم الرقمية والتحريض، مع تدريب الكوادر القضائية على تحقيق التوازن الدقيق بين حماية حرية التعبير وحماية المجتمع من خطاب الكراهية الذي ينتهك الحقوق الأساسية مثل الحق في الحياة والكرامة الإنسانية. ينبغي أن يكون الهدف القانوني النهائي هو التحول من قوانين القمع إلى قوانين الحماية، لضمان عدم استخدام النصوص القانونية كأدوات إضافية بيد المحرضين على العنف.

صناعة خطاب الكراهية

يكشف هذا المبحث عن الطبيعة المنهجية لخطاب الكراهية في السودان، مؤكدًا أنه ليس مجرد تفاعلات اجتماعية عفوية أو ردود فعل غاضبة على أحداث الحرب، بل هو صنيعة مؤسسية وعسكرية تُدار بعناية شديدة. وتشير الوثائق إلى وجود ما يُعرف بـ (غرف التحكم او الالكترونية)، وهي منصات إعلامية استخبارية تعمل على صياغة قاموس لغوي معد خصيصًا لتسميم الفضاء العام. هذه الغرف لا تقتصر على نشر الأخبار الكاذبة، بل تلعب دورًا في هندسة الكراهية من خلال زرع الألغام في الذاكرة والضمير المدني للسودانيين، مما يجعل من الصعب تجاوز جراحات الحرب حتى بعد توقف القتال.

ترتبط حيوية الخطاب بشكل وثيق بمصالح الأطراف المتنازعة، التي تستخدمه كأداة للعسكرة والأدلجة. يظهر ذلك بوضوح في استراتيجية أسلمة الحرب، عندما تم التلاعب بالمفاهيم الدينية والوطنية بناءً على الانتماء السياسي؛ فالمتمرد الذي يُعتبر كافراً بالأمس، يمكن أن يتحول فجأة إلى (مجاهد وطني) إذا ما صار في الخدمة. تعكس هذه التقلبات كيف يتم انتزاع مفهوم المواطنة من الخصوم ليصبح هدية تُمنح وتُسحب وفقاً لاحتياجات المعركة، مما

يؤدي في النهاية إلى نزع العلاقة بالمواطنة عن فئات واسعة من الشعب السوداني، واعتبارهم (منتهكين للعرض الوطني).

تعتبر الاستخبارات عنصراً أساسياً في تعزيز خطاب الكراهية من خلال تحويل المحمول الثقافي والتمييز العرقي إلى دوافع انتقامية، ويُعرف ذلك شعبياً بـ (الغبينة). الهدف من هذه العملية هو خلق محفزات نفسية قوية تدفع الأفراد للانضمام إلى القوات الرديفة والميليشيات، إذ يتم إقناعهم بأن الحرب ليست سياسة، بل صراع وجودي ضد الآخر الذي يسعى لاستئصالهم. كما يُلاحظ أن هذه الصناعة تعتمد بشكل مكثف على الأسماء المستعارة في الفضاء الرقمي منذ مايو 2018م، ليس لكسر قيود التعبير كما كان يحدث في الماضي، وإنما لتوفير حماية تتيح لهم نشر أسوأ أنواع الإساءات والإهانة دون خوف من الملاحقة القانونية أو الأخلاقية.

المفارقة الواضحة، إن معظم المدونين الذين يديرون منصات التواصل الإجتماعي ويشعلون نيران الكراهية يقيمون في دول ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان وتتيح حرية التعبير. هؤلاء الأفراد يستغلون الأجواء الآمنة في الخارج لإنتاج خطاب يدمر السلم الاجتماعي في السودان، مستهدفين تفكيك المشتركات بين المكونات الاجتماعية التي تعايشت لقرون. توصلت هذه الدراسة إلى أن مواجهة خطاب الكراهية لن تنجح إلا بتفكيك هذه الغرف وكشف الآليات الاستخباراتية التي تدعمها، مع التأكيد على أن استعادة حكم القانون والتحول المدنيين هما الوسيلتان الوحيدتان لتجفيف منابع هذه الصناعة التدميرية التي جعلت من الإساءة والوصم مهنة للمساهمة في إطالة أمد النزاع.

أنماط خطاب الكراهية في حرب أبريل

هنا تتناول الدراسة كيفية تحول خطاب الكراهية خلال حرب 15 أبريل 2023م من خصومة سياسية إلى نزع كامل للصفة الإنسانية عن الآخر. يتمثل الخطر الأكبر في هذا النمط في تهيئة البيئة النفسية والاجتماعية لتقبل

الانتهاكات الجسيمة، حيث يبدأ القتل الفعلي دائماً بـ (قتل معنوي) باستخدام الكلمات. تكشف الوثائق عن بروز سرديات مؤسسة للكراهية تهدف إلى تقسيم المجتمع السوداني إلى فسطاطين، أحدهما يملك الحق في الأرض والآخر يُعتبر وافدًا أو محتلاً (وافد).

في هذا السياق، تبرز روايات مثل (عرب الشتات) و(أولاد الضيف)، التي لا تستهدف أفرادًا بعينهم، بل تستهدف مجتمعات وقبائل كاملة، يتم تصنفهم على أنهم أجانب أو وافدون من دول الساحل؛ مما يعطي مبررًا لعمليات التهجير القسري أو القتل تحت مسمى تطهير الوطن. بالمقابل، تظهر مصطلحات مثل (دولة 56) و(الجلابة) لتصنيف مكونات أخرى وربطها بالاستعمار أو الظلم التاريخي. هذا التبادل في الوصم العرقي والجغرافي، كـ(غرابة) و(شماليين)، أدّى إلى نشوء حالة من الانفصال الوجداني قبل أن يصبح انفصالًا سياسيًا، يحوّل الهوية السودانية من كونها مظلة جامعة إلى متاريس عرقية.

يتجلى نمط نزع الإنسانية بأبشع صورة من خلال تشبيه الخصوم بالحيوانات، وهو استمرار لخطابات سياسية سابقة كانت تصف المعارضين بـ (الحشرات) وهو ما أطلقه الرئيس المخلوع عمر البشير على الحركة الشعبية حوالي أنفصال جنوب السودان. في سياق الحرب الحالية، تُظهر المقاطع المرئية إجبار الأسرى والمدنيين على تقليد أصوات الحيوانات أو القيام بأفعال تسيء إلى كرامتهم، مما يعزز شعور الانتقام لدى الطرف الفائز. كما رصدت الدراسة نمطاً مخيفاً يتمثل في التمثيل بالجثث وقطع الرؤوس، والاحتفال بها عبر منصات التواصل الاجتماعي تحت مسميات تحريضية مثل (البل) و(الجغم)، حيث تتحول هذه الجرائم إلى محتوى ترفيهي يغذي الرغبة في الانتقام ويقلل من قيمة الحق في الحياة.

يمتد خطاب الكراهية ليشمل الفئات الأضعف، باستهداف ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل المصابين بمتلازمة داون أو الصم والبكم، ووصمهم بأنهم (جواسيس) أو يؤدون أدواراً استخباراتية لمجرد عدم قدرتهم على التواصل أو

فهم التعليمات العسكرية في مناطق النزاع. وقد أدى ذلك، في حالات موثقة، إلى تصفيتهم جسديًا نتيجة للخطاب التحريضي. كما يتعرض (الطرف الثالث) المتمثل في القوى المدنية والنشطاء الذين يدعون لوقف الحرب لهجمات من خلال وصمهم بـ (القحاتة) أو (العملاء)، وذلك بهدف تجريدهم من حقهم في التعبير واعتبارهم خائنين للوطن.

نخلص إلى أن الأنماط الخطابية مثل العرقية والجهوية والتحقيرية ليست مجرد كلمات عابرة، بل تُعتبر رخصة للقتل خارج نطاق القضاء. إن استخدام المصطلحات مثل (خادم)، (عبيد)، (أم كعوك)، و(فلنقايات) يعيد إنتاج تراتبية اجتماعية عنصرية تهدف إلى تفكيك مفهوم المواطنة واستبداله بالولاء القبلي المتطرف. تكمن خطورة هذه الأنماط في قدرتها على خلق ذاكرة دامية، مما يجعل العيش المشترك بعد الحرب تحدياً وجودياً يتطلب جهوداً كبيرة لتفكيك هذه الأوهام واستعادة إنسانية الآخر.

استهداف النساء وكسر الضمير الجمعي

يستعرض هذا الجزء التأثيرات العميقة والمدمرة التي يتركها خطاب الكراهية على النفسية الاجتماعية في السودان، مع التركيز على استهداف النساء كجزء من استراتيجية الحرب النفسية. لقد تجاوز الخطاب خلال حرب 15 أبريل الحدود السياسية، لينحدر إلى مستويات مزرية من الإهانات التي تمس الكرامة، والطعن في الأعراض، وانتهاك الخصوصية. تهدف هذه الممارسات، كما تشير الوثائق، إلى (تعميق الفجوة في تآكل المواطنة) من خلال تدمير البنية الثقافية والاجتماعية التي كانت توفر حماية معنوية للمجتمعات المحلية.

يأخذ استهداف النساء في خطاب الكراهية السوداني أبعادًا خطيرة باستخدام الإساءات الجنسية المباشرة وعبارات القذف والسب بالأمهات. تعج منصات التواصل الاجتماعي مثل TikTok و Facebook بالكثير من مقاطع الفيديو توصم النساء بالدعارة أو الولاء المزدوج بناءً على مظهرهن أو انتمائهن القبلي. يهدف هذا النوع

من خطاب الكراهية إلى خلق صدمة نفسية تؤثر على الوجدان الجمعي للمجموعات المستهدفة، مما قد يدفع الأفراد نحو اليأس أو الانعزال التام، أو حتى الانجرار إلى ردود فعل انتقامية تعزز دائرة العنف.

اجتماعياً، يسهم الخطاب في تدمير المشتركات الإنسانية ويستبدلها بحالة من الشك والريبة بين الجيران وأبناء الحي الواحد. فعندما تُستخدم عبارات مثل "خادم"، "عبيد"، "مطلوقة"، أو "أم كعوك"، يكون الهدف ليس فقط الإساءة اللفظية، بل إعادة إنتاج تراتبية طبقية وعرقية تؤثر في جوهر العقد الاجتماعي. هذا النوع من الوصم الجهوي (مثل ود الغرب ما بسر القلب) يخلق عائقاً نفسياً يعوق الشعور بالانتماء للوطن الواحد، ويدفع نحو فكرة (الانفصال السياسي) على المستوى الوجداني قبل أن يظهر جغرافياً.

نشير هنا إلى أن خطاب الكراهية يعزز من ظاهرة القتل خارج نطاق القضاء من خلال إلغاء الحصانة الاجتماعية عن الضحايا. عندما يتشبع المجتمع بخطاب يصور الآخر "كتهديد للعِرض أو كعدو للدين"، يصبح أكثر قابلية لتقبل رؤية الآخر الذي يُقتل أو يُجبر على مغادرة مكانه. كما أن الخطر النفسي يتجلى في تطبيع البذاءة لدى الأجيال الجديدة، حيث تتحول الشتائم العرقية والتحريض على (البل والجغم) إلى لغة يومية مقبولة في الفضاء الرقمي.

يستنتج هذا المحور أن خطاب الكراهية الموجه نحو النساء والخصوصية الاجتماعية يعد وسيلة لتقويض السلم المجتمعي من الأساس. للتعامل مع هذه الآثار، يتطلب الأمر جهودًا تتجاوز القوانين، مما يستدعي إنشاء منصات للدعم النفسي والاجتماعي، وتعزيز دور المنابر الثقافية والإبداعية؛ لإعادة بناء ما دمرته الحرب في نفسية السودانيين. فالمواطنة، في جوهرها، تعني كرامة محفوظة، وأي خطاب يؤثر على هذه الكرامة هو بالضرورة خطاب يسعى إلى تفكيك الدولة السودانية وتحويلها إلى كيانات عرقية متنازعة.

استراتيجيات المناهضة

يعتبر هذا المحور أساسياً في الورقة، حيث ينتقل من مرحلة التشخيص والتحليل إلى إعداد خارطة طريق عملية لمكافحة حريق الكراهية الذي يهدد النسيج السوداني. وتؤكد مجموعة من الوثائق على نقطة أساسية، وهي أن وقف الحرب يمثل العنصر الرئيسي والشرط الضروري لأي استراتيجية مناهضة؛ إذ لا يمكن تنفيذ برامج التوعية أو الإصلاح القانوني في ظل أزيز الطائرات وضجيج المدافع الذي يعطل العقل ويثير الغرائز البدائية.

الجانب التشريعي والقضائي: توصي الدراسة بضرورة وضع قوانين وطنية صارمة تجرم خطاب الكراهية بشكل واضح، مع التأكيد على أهمية تفكيك حالة الإفلات من العقاب. يتطلب الأمر تطوير آليات قضائية محددة تميز بين حرية التعبير والأفعال الإجرامية، وإنشاء نيابات متخصصة للتعامل مع الانتهاكات الرقمية والتحريض العرقي. كما تبرز العدالة الانتقالية كأداة أساسية للمكاشفة والمحاسبة، إذ يجب على المجتمع أن يواجه جرائمه اللفظية والمادية لضمان عدم تكرارها.

المستوى التعليمي والتربوي: تؤكد التوصيات على أن المعركة طويلة الأمد تبدأ من المدرسة؛ لذا من الضروري العمل على المناهج التعليمية لإدماج قيم التسامح والقبول والتصدي للتمييز العرقي والجهوي. إن توعية الأجيال القادمة تتطلب منهجًا يعزز مفهوم المواطنة المتساوية كبديل للانتماءات الضيقة، مع التركيز على تنمية مهارات التفكير النقدي لدى الأفراد، مما يمكنهم من تمييز الخطاب الاستخباراتي الموجه ورفضه وعدم الانجرار وراء الشائعات.

المستوى الإعلامي والمجتمعي: تتحمل منظمات المجتمع المدني والإعلاميين والمؤثرين مسؤولية كبيرة في إطلاق مبادرات مجتمعية تهدف إلى رفع الوعي الجمعي. إذ يجب عليهم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بطريقة مسؤولة لنشر ثقافة التسامح وتعزيز الخطاب المضاد الذي يبرز القيم الوطنية المشتركة. كما تقترح الورقة الحاجة إلى

إدارة حوارات اجتماعية مستمرة من خلال آليات دائمة، وتفعيل دور المنابر الثقافية والفنون كوسائل فعالة لمواجهة خطاب الكراهية وتحويله إلى سلوك مرفوض اجتماعيًا.

مواجهة قاموس الكراهية: تتضمن الاستراتيجية أهمية التوعية المجتمعية حول مخاطر المصطلحات المتداولة (مثل: بل بس، جغم، فلنقايات، أم كعوك) وبيان تأثيرها المدمر على السلم الأهلي. الهدف هو تعزيز الاستهجان المجتمعي الطبيعي لهذه الألفاظ، بحيث يرفضها الفرد ليس خوفًا من القانون فقط، بل إيمانًا بأثرها السلبي على الوطن.

نوصي أن التصدي لخطاب الكراهية في السودان يتطلب إرادة سياسية حقيقية من أجل تحقيق التحول المدني الديمقراطي، حيث تخلق دولة المواطنة البيئة المناسبة لسيادة حكم القانون. يكمن التحدي الحقيقي في استعادة "الوجدان السوداني المتسامح"، الذي تجلى في أروع صوره من خلال الترحيب الشعبي بالنازحين في مختلف الولايات، وهو واقع حقيقي يرفض جميع الروايات المفبركة في غرف الاستخبارات. إن المناهضة ليست مجرد رد فعل، بل هي عملية مستمرة تهدف إلى إعادة بناء الهوية الوطنية السودانية وتنقيتها من آثار العنصرية والكراهية.

التوصيات الاستراتيجية لمناهضة خطاب الكراهية

تشكل التوصيات المستخلصة من هذه الورقة دليل عمل يهدف إلى إعادة بناء النسيج الاجتماعي في السودان وحماية الفضاء العام من الانزلاق نحو العنف العرقي الشامل. وتتوزع هذه التوصيات على أربعة مستويات متكاملة:

المستوى السياسي والسيادي:

أهمية وقف الحرب: تتفق جميع الأطراف المعنية على أن إنهاء الأعمال العدائية هو الشرط الأساسي لتحقيق بيئة مناسبة لتنفيذ أي استراتيجية لمكافحة الكراهية، حيث لا يمكن للعقل أن يسود فوق ضجيج المدافع. يتطلب تحقيق التحول المدني العمل على استعادة مسار الديمقراطية وبناء دولة المؤسسات. تظل "حالة حكم القانون" هي الضمانة الأساسية للحد من مصادر الخطاب الاستخباراتي المنظم.

تفعيل العدالة الانتقالية: يجب أن تكون آليات العدالة الانتقالية وسيلة للمساءلة وكشف الانتهاكات التي نشأت من خطاب الكراهية، لضمان عدم الإفلات من العقاب وتحقيق مصالحة وطنية قائمة على الحقائق.

المستوى القانوني والقضائي:

وضع قوانين صارمة: يجب إنشاء إطار قانوني وطني يجرم خطاب الكراهية بشكل واضح، مع مراعاة التوازن الدقيق بين حماية حرية التعبير ومنع التحريض على العنف والتمييز.

تحديد معايير الجريمة: ينبغي وضع آليات ومعايير واضحة تميز بين النقد السياسي المشروع والجريمة القانونية، مع ضرورة تدريب الكوادر القضائية والنيابية على هذه المعايير.

إنشاء قضاء متخصص: يتطلب الأمر تأسيس نيابات ومحاكم متخصصة في الجرائم الرقمية والتحريض العرقي، وتفعيل نصوص القانون الدولي والالتزامات الحقوقية السودانية ذات الصلة.

المستوى التعليمي والتربوي:

يتطلب إصلاح المناهج الدراسية إدماج مفاهيم التسامح والقبول ونبذ التمييز العرقي والجهوي في جميع المراحل التعليمية، بهدف تنوير عقول الأجيال المقبلة وتفكيك الألغام المعنوية. كما يجب تعزيز مهارات التفكير النقدي لدى الطلاب والأفراد، مما يمكنهم من تمييز الخطابات الموجهة والإشاعات، ويقيهم من الانجراف وراء مشاعر (الغبينة) والرغبة في الانتقام.

المستوى المجتمعي والإعلامي:

المبادرات المدنية: تشجيع منظمات المجتمع المدني والنشطاء والإعلاميين على بدء حملات توعية لزيادة الوعي الجمعي حول مخاطر خطاب الكراهية.

الإعلام المسؤول: دعوة المؤسسات الإعلامية والمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي لتبني مواثيق شرف مهنية ترفض نشر الكراهية، والعمل على تعزيز الخطاب المضاد الذي يدعم السلم المجتمعي.

الحوار المستدام: تنظيم حوارات اجتماعية مستمرة بين مختلف المكونات السودانية بهدف سد الفجوة وتفكيك الوصوم الاجتماعية مثل (أولاد الضيف أو الجلابة).

توظيف الفنون: الاستفادة من المنابر الثقافية، والكتابة الإبداعية، والفنون كوسائل فعالة لمعالجة جذور الكراهية وإعادة بناء الوجدان القومي المشترك.